المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الجزائري ودوره في التنمية المستدامة

ريم ثوامرية و منير خروف
جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
rym240@yahoo.fr - somam23@yahoo.fr

الملخّــص:

لقد ارتاينا من خلال هذه الدراسة ضرورة تسليط الضوء على مفهوم كل من: المسؤولية الاجتماعية للشركات، التنمية المستدامة، والقطاع الخاص، كما وتم التعرض لطبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، فضلا عن تبيان دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة في الجزائر.

وتم التوصل إلى أن القطاع الخاص في الجزائر لعب دورا كبيرا في الرفع من القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، القطاع الخاص، المؤسسات الخيرية.

Résumé :

Cette étude vise à mettre l'accent sur le concept de RSE, développement durable et secteur privé, ainsi que sur la nature de la relation entre responsabilité sociale et développement durable, et sur le rôle du secteur privé dans le développement durable en Algérie.

Il a été conclu que le secteur privé algérien jouait un rôle important dans l'augmentation de la valeur ajoutée et de la main-d'œuvre.

Mots clés: responsabilité sociale, développement durable, secteur privé, associations caritatives.

Abstract :

This study aims to focus on the concept of CSR, sustainable development, and the private sector. The nature of the relationship between social responsibility and sustainable development also discussed, as well as the role of the private sector in sustainable development in Algeria.

It concluded that the private sector in Algeria played a significant role in raising value added and labour force.

Keywords: social responsibility, sustainable development, private sector, the charitable organizations.

المقدمة:

إن مناقشة الدور الاجتماعي للمنظمة وطبيعة البيئة التي تعمل فيها من المواضيع التي أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط العلمية والأكاديمية وكذلك بالنسبة لرجال الأعمال حيث أن تطور المجتمعات وظهور الحاجات المتجددة فيها تتطلب القيام بالأعمال في إطار منظمات مختلفة لتحقيق هذا التطور من خلال تلبية تلك الحاجات المتجددة، من جهة أخرى، فإن تطور الأعمال مرتبط بشكل كبير بقدرة هذه المجتمعات على توفير المتطلبات الأساسية التي ساهمت بظهور المبادرات الفردية والجماعية وعلى بناء الأعمال في هذه المجتمعات، وهكذا يبدو منطقياً القول بأن وجود مجتمعات متطورة مرتبط بوجود أعمال متطورة والعكس صحيح.

وتمتد جذور المسئولية الاجتماعية إلى عمق تاريخي ليس بالقليل، وهي مرتبطة بتطور الفكر الإداري والانعكاسات المختلفة التي طرأت عليه، إذ تأثرت المسؤولية الاجتماعية بالعديد من المتغيرات التي أدت إلى تعزيز قبولها في حيز الواقع وانحصارها ، أو حتى تجاهلها في بعض الحالات تبعاً إلى أسباب كثيرة من أبرزها طبيعة البيئة المحيطة بالمنظمة والتي تعمل فيها، وما ساد من فهم متباين للمسؤولية الاجتماعية لدى مديري المنظمات.

كشفت نتائج البحوث والدراسات أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من القضايا الأكثر أهمية وتحديا للمنظمات في هذه الأيام، ولعل ذلك ينطبق على جميع المنظمات بما فيها الشركات الكبرى، أضف لذلك أنه لم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة

تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم " مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات. [1]

انطلاقا مما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر؟ وما مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية المستدامة في الجزائر؟

1. **التساؤلات الفرعية:** انطلاقا من التساؤل الرئيس، يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- فيما تتمثل أبعاد التنمية المستدامة؟
- ما هي محددات نمو القطاع الخاص؟

2. **فرضيات الدراسة:** قصد الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، تم وضع الفرضيات التالية:

- شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات تغيرات جوهرية، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته، غير أنه لا يوجد تعريف لها يحظى بقبول عالمي.
- يشمل مفهوم التنمية المستدامة كل من الجانب الاقتصادي، البيئي وحتى الاجتماعي، كما يمكن إدراج الجانب السياسي.
- هناك العديد من المحددات التي يجب أن تتوفر حتى تساعد على نمو القطاع الخاص منها نذكر: سعر الصرف والضرائب.

3. **أهداف الدراسة:** إن الغرض المتوخى من هذه الدراسة هو:

- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية .
- التعرف على مختلف أبعاد التنمية المستدامة.
- تحليل العوامل المؤثرة على نمو القطاع الخاص.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة.

4. **أهمية الدراسة:** تستمد الدراسة أهميتها من القيمة الكبيرة التي باتت تحظى بها المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتزايد التوجه الدولي نحو هذا المفهوم بالنظر لما له من دور كبير في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، حيث بات مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من المفاهيم الحديثة التي تشغل حيزا كبيرا في الدراسات وذلك بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد ككل، وبالنظر للقيمة التي يخلقها في حال تبنيه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع الذي يعمل فيه.

5. **هيكل الدراسة:** بغرض الوصول إلى النتائج المتوخاة من الدراسة، تم تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية.

المحور الثاني: الجانب المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: أساسيات حول القطاع الخاص.

المحور الرابع: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المحور الخامس: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية.

ويمكن إبرازها كما يلي:

أولا- ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات: يمكن تبيين ذلك في الآتي:

1. **تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات:** شهد تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته، ولا يوجد تعريف للمسؤولية الاجتماعية للشركات يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد توافق في الآراء بشأن قائمة نهائية للقضايا التي يشملها، ويسلم عادة بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست عملا خيريا من جانبها وليست امتثالا مطلقا للقانون. والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف هي أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية قصد تحسين أثرها في المجتمع. فالمجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة. [2]

2. التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات: ويمكن إبرازها من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (1): يوضح التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

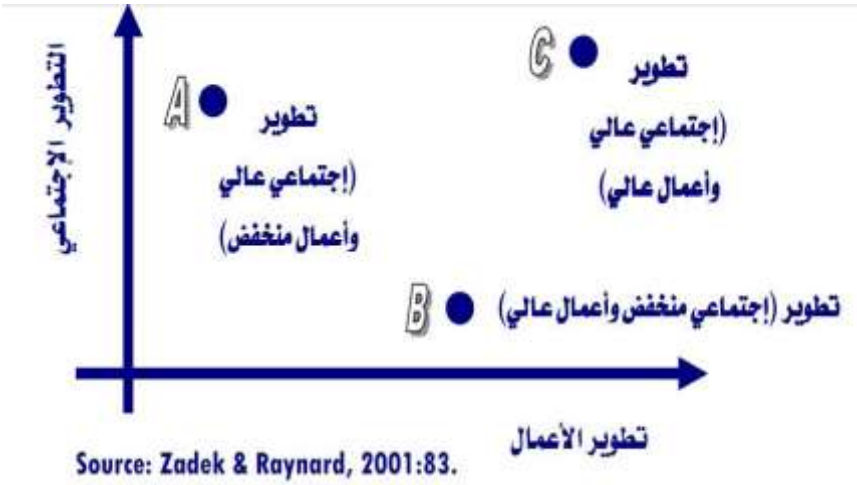

المصدر: رجاء سوداني، رجاء عبودة، **دور المسير في تطوير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة– دراسة حالة مؤسسة سونلغاز SPE تقرت**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 18.

ثانيا– أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومنافعها للشركات.

1. **أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات:** في مقال لها بعنوان the pyramid of corporate social resposibility : toward the moral management of organizational stakecholders حددت الأستاذة Carrol Archie أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية هم كالتالي[3].

شكل رقم (2): يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية (هرم كارول).

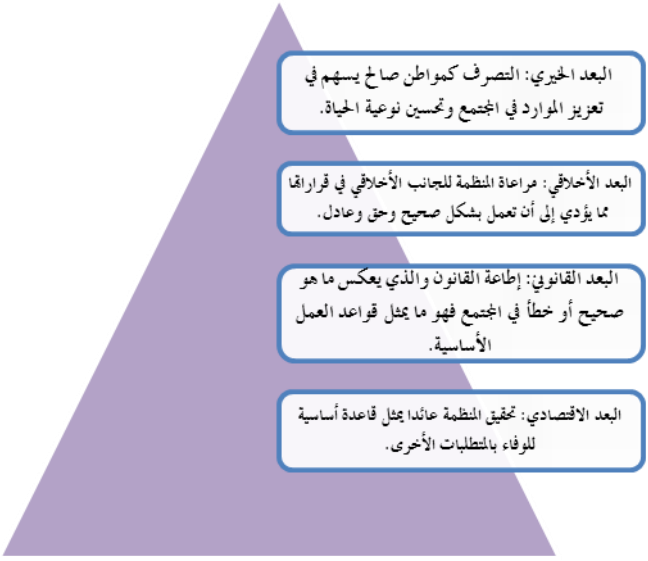

المصدر: من إعداد الباحثين.

2. مزايا ومنافع المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية مسألة مبادئ ومسؤولية أخلاقية، إذ أن الشركة تتطور وتنمو بأمر المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده المادية والبشرية، ولهذا فهي مسؤولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي وحماية البيئة، وهذه المسؤولية تحقق لها العديد من المزايا والمنافع منها:

أ- أنها تحقق التقارب بين الشركة والجمهور: إذ أن الجهود التي تبذلها الشركة لصالح مجموعة مستهدفة معينة في المجتمع كالمساهمين في الشركة مثلا، قد تضر بمصالح مجموعات أخرى، والعكس فإن تحقيق التوازن الدائم بين

جميع المصالح يعد جزءا مهما من المسؤولية الاجتماعية لتحقيق العدالة بين الفئات المختلفة.

ب- إن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعطي قيمة مضافة للمساهمين وتجعلهم أكثر ثقة في الشركة نتيجة للسياسات الاجتماعية التي تطبقها تجاه العاملين والمجتمع، إذ أنه كلما تحسنت نظرة الآخرين للشركة كان هذا أفضل بالنسبة لها.

ت- إن زيادة التكاليف الناتجة عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة تستطيع الشركة تعويضها على المدى البعيد عبر مستوى ربحية يفوق تلك التكاليف بعد تمتعها بسمعة جيدة من خلال تحسين المعايير البيئية والاجتماعية.

ث- تحسين سمعة الشركة في الأوساط المالية والتجارية بين الموردين والعملاء وأفراد المجتمع.

ج- تحسين الأداء المالي للشركة نتيجة زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج وبالتالي ارتفاع حجم المبيعات بسبب تقليل تكاليف التشغيل وولاء العاملين بالشركة، وتفضيل العملاء والمستهلكين لمنتجات الشركة.

ح- زيادة قدرة الشركة على الاحتفاظ بموظفيها الأكفاء مما يساعد في جذب المستثمرين. [4]

المحور الثاني: الجانب المفاهيمي للتنمية المستدامة.

قبل الخوض في مفهوم التنمية المستدامة لا بد لنا من التعرض لمفهوم التنمية: فالتنمية لغة هي "النماء" أو "الازدياد التدريجي"، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. أما مصطلح التنمية فيعبر عن التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده

الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة إلى كافة أفراد المجتمع.[5]

1. **مفهومها:** وردت الكثير من التعاريف للتنمية المستدامة، فقد عرفتها اللجنة العالمية على أنها تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

2. **خصائصها:** يمكن إبرازها في الآتي:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.
- التنمية المستدامة عملية مجتمعة، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية المستدامة أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعة متجددة لم تكن موجودة قبلا، وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة متشابكة ومتكاملة

قادرة على التكيف مع التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، كما يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، الموارد البشرية المدربة، القدرة التقنية والتراكم الرأسمالي الكافي.[6]

3. **أهداف التنمية المستدامة:** إن أهم أهداف التنمية المستدامة يمكن إيرادها من خلال البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس.

أ- **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

ب- **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية، وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

ت- **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

ث- **المأوى والخدمات:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

ج- **الدخل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.[7]

4. **أبعادها:** يمكن إبرازها على النحو التالي:

أ- **البعد البيئي:** وهو منشأ هذا المفهوم، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها.

ومعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة، وأهملت الموارد الحرة (غير النادرة) كالماء والهواء، واعتبرتها غير ذات قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جدا) ، لكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد، حيث أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية، كذلك فهي تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فالقدرة البيئية يجب احترامها والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

ب- **البعد الاقتصادي:** ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف تقليل الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءا رئيسيا في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع.

ت- **البعد الاجتماعي البشري:** يشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية مركزا على الاعتبارات الإنسانية والإنسان، إذ هو عامل التنمية وهدفها، ممثلا ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها يضاف إلى هذا تفعيل دور المرأة في التربية والتعليم والمشاركة وأيضا الاهتمام بالطفولة المشردة، وتعتبر التنمية المستدامة النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، فالهدف العام هو تحقيق مفهوم الانصاف بين المجتمعات والأفراد.

ويتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948. [8]

المحور الثالث: أساسيات حول القطاع الخاص.

1. **تعريفه:** يمكن تعريفه كما يلي:

- هو قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة.
- هو جزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة.
- القسم من الاقتصاد الذي يملكه ويديره أصحاب المشاريع الخاصة لا الشركات العامة والدوائر الحكومية.[9]

2. **خصائصه:** يمكن إيجازها في:

- السرعة في الإنجاز والإبداع، بحيث يرون أن تدخل الدولة بشكل مباشر في الإنتاج يؤدي إلى إعاقة القوى البشرية داخل الوحدات الاقتصادية العامة.
- يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجع على الاستثمار والشراكة.
- الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة لتسيير الفعال ونجاعته بعكس القطاع العام.[10]

3. العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص:

تتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار (وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية).

ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص نذكر ما يلي:

أ- **معدل نمو الناتج:** هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع جديدة.

ب- **القروض المصرفية:** حيث تعتمد المنشآت في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم الاستثمار الخاص.

ت- **سعر الصرف:** يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر الصرف العملة الوطنية من تقلبات، فتخفيض سعر الصرف الحقيقي يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عام في الإنفاق، مع تحول في الإنفاق تجاه المنتجات البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض سعر العملة الوطنية، فإذا سعت الدولة في هذه الحالة إلى معالجة التضخم، عن طريق خفض عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

ث- **الضرائب:** تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار.

ج- **الإنفاق الحكومي:** إن نقص الإنفاق الحكومي من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة والعكس.

ح- **الديون الخارجية:** عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها من قبل الحكومات فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر لدى الدول وبذلك يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

خ- **الاستقرار الاقتصادي:** يعد التغير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم ومستوى الناتج والعمالة والطلب الكلي في الاقتصاد، ومن المتوقع أن يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الاقتصادي الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.

د-**الاستقرار السياسي:** إن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار.

ذ-**الاستقرار التشريعي:** إن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلب جوهري لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم أمور تشجع على الاستثمار.

ر-**البنية التحتية المادية والاجتماعية:** تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما الطرقات والطاقة والموانئ والاتصالات، إضافة إلى

التعليم الأساسي والصحة والتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، أولا تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها.[11]

المحور الرابع: المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ويمكن توضيحها كما يلي:

1. المسؤولية الاجتماعية= التنمية المستدامة.

مفهومي التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية، ويتطلب الثاني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هناك علاقة معروفة بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستمر لسنوات من دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها واستمرارها (عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار وتكامل الجسم الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل.

وتضمين المؤسسة في التنمية الاقتصادية المحلية لا يكون بالتركيز فقط على الجوانب الأخلاقية في المجتمع ولكن أيضا على أساس منطق من الشرعية والفعالية، فالمؤسسة في نهاية الأمر لا تتعامل على أساس من المشاعر والوطنية فحسب– عندما تستمر لإعادة تهيئة محيطها– بل هي تقوم بذلك لأنها تنتظر عائدا من وراء ذلك، ذلك أن العمل في محيط حساس ومضطرب اجتماعيا يعتبر تهديدا لعمل المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحسن من أداء المؤسسة، كما أن العائد على

الاستثمار بالنسبة للمؤسسة المنخرطة في خدمة المجتمع ما هو في واقع الأمر سوى إثراء وتحسين لنوعية الموارد الموجودة في المحيط والتي قد تحتاج لها المؤسسة، لأجل ذلك كله من المهم للمؤسسة أن تعبر عن التزامها تجاه المجتمع من خلال خلق مناصب الشغل، تكوين العاملين، تحسين الخدمة للزبائن، الاندماج في الخدمات التطوعية وحملات التوعية، احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة، فكلما كانت المؤسسة عضوا فاعلا في المجتمع يمكن أن تندمج بنجاح في هذا المجتمع.

2.لماذا المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

جملة من الأسئلة تطرح نفسها: هل المسؤولية هي مسؤولية الحكومة ومؤسساتها لوحدها؟ أم أن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل مؤسسات الدولة، بما فيها مؤسسات قطاع الأعمال العام والخاص؟ وهل هذه المسؤولية للتعويض عن الدور الاجتماعي للدولة في هذه المرحلة؟ أم أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في العدالة الاجتماعية؟ والعدالة هذه أحد مكونات التنمية المستدامة التي تخدم قطاع الأعمال قبل غيره.

بالتأكيد قطاع الأعمال ليس مؤسسات خيرية، بل مؤسسات تسعى لتحقيق أكبر عائد، وهذا العائد يجب أن لا يكون على حساب المجتمع، وكون الشركات كيانات اجتماعية يجب أن تساهم في تنمية المجتمع وليس مجرد مؤسسات لجمع الأرباح، ونظرية تعظيم قيمة الأسهم وتعظيم الأرباح على حساب أي اعتبارات أخرى، والتي سادت خلال العقدين المنصرمين قد انهارت تماما بعد الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الأخيرة.

وليس من مهام قطاع الأعمال الخاص أن يضع سياسة اجتماعية شاملة، فهذه مهمة من مهمات المؤسسات الحكومية، ولكن قطاع الأعمال

الخاص كما أن له حقوقا عليه التزامات تجاه المجتمع ولديه مسؤوليات اجتماعية يجب أن يطلع بها في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي. خاصة في ظل النتائج التوزيعية غير المرضية للسوق وإخفاقاته في مجال التوزيع. والتشاركية بين العام والخاص المطروحة لدينا بصيغتها الحالية لا تعني التشاركية في المكاسب وتقاسم الأرباح بل تعني أيضا وعلى قدم المساواة التشاركية في الواجبات والمسؤوليات الاجتماعية.

من أسباب تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية هو تزايد الفقر والبطالة وتزايد الشراكات والتشاركات بين الحكومة والقطاع العام من جهة وقطاع الأعمال الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى.

وإذا كان قطاع الأعمال الخاص قد حل في كثير من المجالات محل القطاع العام الذي تقلص دوره، وإذا كان يساهم (بحسب وزير المالية السابق خلال الجلسة الأولى للمنتدى السوري الكويتي للاستثمار) بنحو 70 % من الدخل الوطني، فإن عليه مسؤولية اجتماعية تتناسب مع حجمه، خاصة إذا كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الضرائب لا تتعدى 30 % من إجمالي الإيرادات الضريبية، إضافة إلى تدني نسبة تسجيل عماله في التأمينات الاجتماعية، حيث تصل نسبة التسجيل (بحسب مؤسسة التأمينات الاجتماعية) بين 30-50 % من العاملين في هذا القطاع، خاصة وأن أعباء تكاليف التأمين الصحي والاجتماعي تقع بشكل كبير على عاتق عنصر العمل.

الدولة مكونة من حكومة، قطاع أعمال خاص وعام، مواطنين مستهلكين، جمعيات، أحزاب...الخ. ولا يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية مسؤولية الحكومات لوحدها، وإن كان عليها أن تطلع بالدور المحوري والأساسي، أي أن المسؤولية الاجتماعية ليست مسؤولية السلطة الحاكمة فقط بل مؤسسات المجتمع المختلفة أيضا.

إن أي شركة تعمل على تحقيق الأرباح عليها أن تسعى كي تكون مقبولة اجتماعيا من خلال التزامها بقواعد المسؤولية الاجتماعية، وعلى الشركات، وخاصة المساهمة منها، الإفصاح عن أدائها في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى جانب إفصاحها عن فوائدها المالية كون هذا يجعلها أكثر قبولا. [12]

المحور الخامس: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة في الجزائر.

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما لهذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

1. **دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة:** لقد عرفت الفترة 1982-1990 زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة يمكن اعتبارها بالمهمة، ويعود ذلك أساسا إلى برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، التي عرفت نوعا من التذبذب في تنفيذها مما أثر سلبا على أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية ويبدو أيضا أن الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 لم تؤثر بشكل كبير على القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل وتموين مؤسساته، وهذا على عكس حجم الاستثمار العام الذي بلغ أدنى مستوياته سنة 1991 عند حدود 6.08 %.

إن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع

مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5 % سنة 2001، وأيضا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 23.78% سنة 1994 ثم إلى 28.84 % سنة 2006 وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة.[13]

2. **مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:** شغل القطاع الخاص في الجزائر حوالي 5 ملايين عامل سنة 2005 أي ما نسبته 63 % من حجم التشغيل مقارنة ب 37 % للقطاع العام، كما وشغل 60 %من العاملين العام 2011، لتتراجع هذه النسبة عام 2012 وتبلغ 57.2 % أي ما يعادل 5756000 عامل مقابل 42.8 % للقطاع العام، لترتفع عام 2013 وتبلغ 58.8 % لتستمر في الارتفاع وتسجل 60 % العام 2014. [14]

وهذا ما يدل على أهمية القطاع الخاص في التشغيل واستحداث مناصب الشغل ومنه القضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

خاتمة:

في البنية المعاصرة للأعمال أصبحت المنظمة تعتبر المحرك الرئيسي لاقتصاد أي دولة، حيث أن مكانتها هي التي تحدد مكانة الاقتصاد لما لدورها من تأثير كبير على المجتمع الذي تنشط فيه، إذن فالمنظمة مسؤولة أمام هذا المجتمع، وهذه المسؤولية لا تقتصر على بعد واحد وهو البعد الاقتصادي بل تتعدى إلى البعد القانوني والأخلاقي والبعد الإنساني، فمسؤولية المنظمة الآن هي مسؤولية متعددة لأنها لا تعتبر منظمة اقتصادية فقط فهي تعتبر شريكة في المجتمع، أي الانتقال من النموذج الاقتصادي الربحي إلى النموذج

الاقتصادي الاجتماعي، إذ أصبح على المنظمات أن تولي مسؤولياتها الاجتماعية اهتماما متزايدا سواء بالمشاركة المباشرة في الأنشطة الاجتماعية أو الحد من الآثار المرتبطة بأعمالها أو تكوين المسيرين والعاملين في مجال المسؤولية الاجتماعية.

انطلاقا مما تقدم، تم استخلاص ما يلي:

– شهد مفهوم المسؤولية الاجتماعية تطورا كبيرا عبر الزمن وذلك وفقا للتطورات الحاصلة في المجتمع، ولكن على الرغم من الاتفاق حول أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هو مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية قصد تحسين أثرها في المجتمع، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه على الصعيد الدولي، بالنظر إلى الاختلاف في الآراء الناجم عن اختلاف المنظور الذي ينظر به إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات.

– التنمية المستدامة هي مفهوم يتميز بالتشعب والتعقيد، فهو مفهوم يتضمن في طياته كل من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، فالتنمية المستدامة تسعى إلى الرفع من المستوى المعيشي للأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها مع ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لثروات الطبيعة والمحافظة على البيئة.

– هناك العديد من العوامل التي تساعد أو تعرقل نمو القطاع الخاص، فسعر الصرف مثلا له دور كبير في نمو القطاع الخاص وذلك من خلال تقلبات أسعار الصرف وما لها من تأثير على الاستثمار الخاص سواء سلبا أو إيجابا، فعلى فرض أن الدولة تسعى إلى محاربة التضخم عن طريق تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، فذلك سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة

الصادرات بالنظر إلى انخفاض أسعارها وانخفاض الواردات، وهذا ينتج عنه ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يؤدي بدوره إلى تضرر استثمارات القطاع الخاص، فضلا عن وجود محددات أخرى كالضرائب، ومستوى الدخل الوطني.

- هناك علاقة معروفة بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستمر لسنوات من دون أن توفر بيئة تتوفر فيها شروط نجاحها واستمرارها (عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار وتكامل الجسم الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل.

- لعب القطاع الخاص في الجزائر دورا فعالا، حيث ساهم في الرفع من الدخل الوطني وتشغيل اليد العاملة بنسب ساهمت في تراجع معدلات البطالة وتحسين مستوى التنمية البشرية.

التوصيات:

بالنظر للدور القيادي الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال التنمية المستدامة، سواء من حيث خلقه لقيمة مضافة في الاقتصاد الوطني أو من حيث استحداثه لمناصب الشغل وبالتالي مساهمته في مكافحة البطالة في الجزائر وبالتالي دعم المخططات الحكومية الرامية لذلك، وبناء على هذا الدور الذي يلعبه القطاع الخاص الجزائري في دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة وجب على الدولة ما يلي:

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الاستثماري، وذلك من خلال جملة من الإجراءات الاقتصادية والقانونية والسياسية.

- توفير التمويل الكافي لتحقيق الاستثمارات سواء عن طريق القروض بتطوير القطاع المصرفي، أو عن طريق أسواق رؤوس الأموال التي تعتبر محفز رئيسي على تطور أداء القطاع الخاص.

- ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي.

- ضرورة وجود إرادة سياسية داعمة لمشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المختلفة والالتزام بمساندة هذه المشاركة في إطار رؤية محددة طويلة المدى؛

- القضاء على العوائق البيروقراطية التي تؤثر سلبا على مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية.

- توفير العقار اللازم لإقامة المشروعات، خاصة وأن هذه المشكلة تعد من أكبر العوائق التي تواجه القطاع الخاص في أغلب الولايات؛

- توفير الخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لإقامة التجمعات الصناعية والتجارية.

- تشجيع مشاركة القطاع الخاص منذ البداية ومن المراحل الأولى للتخطيط للمشروعات المختلفة.

- المتابعة المستمرة لمشروعات القطاع الخاص للوقوف على ما تعانيه من صعوبات لمواجهتها بشكل سريع وحاسم أو التعرف على عوامل النجاح ومحاولة محاكاتها في المشروعات المماثلة.

الهوامش والمراجع:

1. صالح السحيباني، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 2.

2. عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، غرداية، الجزائر، 2011، ص ص 48-49.

3. لطفي قاسمي، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص -منظمة أصدقاء الأرض العالمية أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013، ص ص 26-27.

4. فؤاد محمد عيسى، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر -دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات**، وزارة التجارة والصناعة، مصر، ص 24.

5. محمد بوناب، لطفي بوناب، **واقع وتقييم التجربة المحلية في الجزائر منذ الاستقلال**، ملتقى وطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10، ص 508.

6. كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، بسكرة، الجزائر، 2010، ص ص 195-196.

7. نبيلة فالي، **التنمية: من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-2008/4/8.

8. يحي مسعودي، **إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث-حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 11-12.

9. صبرينة حفص، رزيقة كنوز، **دور القطاع الخاص في التنمية المحلية: رجال الأعمال والمقاولون في الجزائر–دراسة حالة شركة أوريدو للاتصالات**، مذركة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص حوكمة محلية وتنمية سياسية واقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2015، ص 12.

10. صباح لمزواد، **دور القطاع الخص في إنشاء المدن الجديدة–دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 22.

11. عبد الرزاق مولاي لخضر، **العومل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية–دراسة حالة الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، غرداية، الجزائر، 2010، ص ص 71–79.

12. رسلان خضور، **المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، 25–1–2011/ 28–6–2011، ص ص 9–10.

13. عبد الرزاق مولاي لخضر، شعيب بونوة، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، 2010، ص ص 143– 144.

14. www.ons.dz.